الصباح الاقتصادية
12
العدد 2536 - السنة التاسعة
الأحد 4 ذي القعدة 1437 - الموافق 7 أغسطس 2016
Sunday 7 August 2016 - No.2536 - 9th Year

«الشال» : العجز الافتراضي الرسمي للموازنة نحو 8.654 مليارات دينار

أداء «البورصة» في يوليو الفائت أقل نشاطاً مقارنة مع يونيو 2016

■ أكبر الرابحين في يوليو كان السوق القطري بمكاسب بحدود 7.3 % وكانت كفيلة بنقله من المنطقة السالبة إلى الموجبة

نشر تقرير الشال تقريره الأسبوعي الذي يتابع من خلاله أسعار النفط وأسباب الهبوط والارتفاع ، كما يرصد مجريات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» ويقدم تحليلا شاملا عنه وكذلك يتابع مجريات الأحداث الاقتصادية.

1. النفط والمالية العامة – يوليو 2016

نشر في «الكويت اليوم» في ملحق العدد 1297 بتاريخ 2016/07/20 القانون رقم 38 لسنة 2016، بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2016، وبلغت اعتمادات للمصروفات، نحو 18.892 مليار دينار كويتي، وبلغت تقديرات الإيرادات، فيها، نحو 10.238 مليار دينار كويتي، منها إيرادات غير نفطية بنحو 1.615 مليار دينار كويتي، وقدرت الإيرادات النفطية بنحو 8.623 مليار دينار كويتي، اي بما نسبته نحو 84.2% من إجماليها، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.8 مليون برميل يوميا، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 35 دولار أمريكي، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي الرسمي للموازنة نحو 8.654 مليار دينار كويتي من دون خصم الـ 10% للرحل إلى صندوق إحتياطي الأجيال القادمة.

وبانتهاء شهر يوليو 2016، انتهى الثلث الأول من السنة المالية الحالية 2017/2016، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يوليو، نحو 41 دولار أمريكي للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 3.3– دولار أمريكي للبرميل، أي ما نسبته نحو 7.4%–، عن معدل شهر يونيو البالغ نحو 44.3 دولار أمريكي للبرميل. وهو يزيد بنحو 6 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 17.1%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 35 دولار أمريكي للبرميل، وعليه فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للثلث الأول من السنة المالية الحالية، نحو 40.7 دولار أمريكي للبرميل، وهو أدنى بنحو 16.5– دولار أمريكي من معدل سعر البرميل للثلث الأول من السنة المالية الفائتة البالغ نحو 57.2 دولار أمريكي (28.8%–)، وكانت السنة المالية الفائتة 2016/2015، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42.7 دولار أمريكي، أي أن معدل سعر البرميل للثلث الأول من السنة المالية الحالية أدنى بنحو 4.7%– عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر يوليو، بما قيمته نحو 1.1 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض، قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 13.2 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.6 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 8.6 مليار دينار كويتي، ومع إضافة نحو 1.6 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 14.8 مليار دينار كويتي، وبمقارنة هذا الرقم بإعتمادات المصروفات البالغة نحو 18.9 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل ان تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2017/2016 عجزاً، بحدود 4 مليار دينار كويتي، ولكن رقم ذلك العجز يعتمد أساسا على معدل أسعار النفط وإنتاجه، لما تبقى من السنة المالية الحالية او نحو 8 شهور قادمة.

2. اداء سوق الكويت للأوراق المالية – يوليو 2016

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية في شهر يوليو الفائت، اقل نشاطاً، مقارنة مع اداء شهر يونيو 2016، حيث انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات وقيمة المؤشر العام «الشال». وبلغت قراءة مؤشر «الشال»، في نهاية يوم الأحد، الموافق 31 يوليو 2016، نحو 328.2 نقطة، منخفضا، بنحو 2.7 نقطة، اي ما يعادل 0.8%–، مقارنة بإقفاله في نهاية شهر يونيو 2016 البالغ 330.8 نقطة. وبلغت اعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 332.4 نقطة، بتاريخ 20 يوليو 2016، وبلغت أدناها عند 325.9 نقطة، بتاريخ 13 يوليو 2016.

وانخفض مؤشر البورصة الوزني إلى نحو 350.7 نقطة، مقارنة بنحو 351.4 نقطة، وبنسبة انخفاض بلغت نحو– 0.2%، بينما ارتفع مؤشر كويت 15 بنحو 0.6%، وارتفع، ايضا، المؤشر السعري للبورصة بنحو 1.6%، وصولا إلى نحو 5.451 نقطة، مقارنة بنحو 5.364.6 نقطة، متأثرا بعمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة. ومن الشواهد على خطأ الاعتماد على المؤشر السعري، ما سببه ارتفاع سعر سهم الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة بتاريخ 26 يوليو 2016، من 12.5 فلس إلى نحو 37.5 فلس، والذي أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري بنحو 88.3 نقطة عن اليوم الذي سبقه، وهو امر لا ينعكس على حجم ثروة المستثمرين في السوق، ويعطي قراءة خاطئة جدا لها. وعند مقارنة اداء المؤشرات الثلاثة الرئيسة (الوزني وكويت15 والسعري) مع مستوياتها في شهر يوليو 2015، نلاحظ هبوطها بنحو (16.3%–، 20.1%–، 12.8%–) على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر يوليو (18 يوم عمل) نحو 131.6 مليون دينار كويتي، مسجلة انخفاضا بلغ قدره 95 مليون دينار كويتي ونسبته 41.9%–، مقارنة بما كانت عليه في شهر يونيو 2016، عندما بلغت نحو 226.6 مليون دينار كويتي. بينما انخفضت بنحو 39.8%– عند مقارنتها مع شهر يوليو 2015. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 11.2 مليون دينار كويتي، بتاريخ 24 يوليو 2016، في حين سجلت أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 31 يوليو 2016، عندما بلغت نحو 3.3 مليون دينار كويتي. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 7.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 10.3 مليون دينار كويتي في شهر يونيو 2016، وبانخفاض بلغ نحو 29%– بما يعكس تسارع الإتجاه العام لانحسار السيولة. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، إذ استحوذ على ما قيمته 50.9 مليون دينار كويتي، اي ما نسبته 38.6% من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 18.9% ثم قطاع العقار بنسبة 12.1%.

وحققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 185– شركة– خلال شهر يوليو، نحو 24.2 مليار دينار كويتي، منخفضة بنحو 37.4 مليون دينار كويتي او نحو 0.2%–، مقارنة مع شهر يونيو 2016، وهو ما يعكسه المؤشر الوزني للبورصة. وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية يوليو 2016 ونهاية ديسمبر 2015 لعدد 185 شركة مشتركة، نلاحظ انها حققت انخفاضا بلغ نحو 1.854 مليار دينار كويتي، او بنحو 7.1%–. وتجدر الإشارة إلى ان عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 57 شركة من اصل 185 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 122 شركات خسائر متباينة، في قيمها، بينما لم تتغير قيمة 6 شركات. وسجلت «مجموعة جي اف اتش المالية» اكبر ارتفاع في القيمة خلال ما مضى من العام الجاري، بزيادة قاربت نسبتها 81.6%، تلتها شركة «ياكو الطبية» بارتفاع قاربت نسبته 74.7%. بينما سجلت الشركة «الطبية الكويتية القابضة» اكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 75%–، تلتها في التراجع شركة «زيما القابضة» بخسارة بلغت نحو 64.2%– من قيمتها. وحققت 3 قطاعات، من اصل 12 قطاعا، ارتفاعا، ضمنها حقق قطاع التكنولوجيا اعلى ارتفاع بنحو 19.7%، وسجل قطاع السلع الاستهلاكية ثاني اعلى ارتفاع بنحو 16.5%. في حين سجل قطاع النفط والغاز اكبر انخفاض بنحو 16%–.

3. الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – يوليو 2016

كان أداء شهر يوليو بشكل عام أداءاً موجبا، حقق فيه 12 سوقا من اصل 14 سوق مكاسب متفاوتة، بينما حقق سوقان فقط خسائر، وارتقى سوق واحد إلى المنطقة الموجبة ليصبح عدد الأسواق الرابحة منذ بداية العام سبعة أسواق، او نصف أسواق العينة. ذلك يعكس حالة التذبذب وانحسار الثقة، فالأسواق الـ 14 تشمل ثلاث تصنيفات، أسواق ناضجة، وأسواق ناشئة، وأسواق إقليم الخليج، ونظرة على موقعها في جدول الأداء منذ بداية العام، نلاحظ انتشار الأسواق باختلاف تصنيفاتها بين كل المواقع في جدول الترتيب.

اكبر الرابحين في شهر يوليو كان السوق القطري بمكاسب بحدود 7.3%، وكانت كفيلة بنقله من المنطقة السالبة إلى المنطقة الموجبة، ليصبح الوافد الجديد إليها، ثاني اكبر الرابحين كان السوق الألماني بمكاسب بحدود 6.8%، ثم السوق الياباني بمكاسب بنحو 6.4%، والاثنان بقيا في المنطقة السالبة. بينما تبادل سوقا دبي ومسقط المركزين الأول والثاني في ترتيب الرابحين منذ بداية العام، فبعد ان اضاف سوق دبي مكاسب بنحو 5.2% في شهر يوليو، احتل صدارة الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 10.6%. ورغم ان سوق مسقط الذي كان يحتل صدارة ترتيب المكاسب مع نهاية شهر يونيو، اضاف مكاسب في شهر يوليو بنحو 1.2%، إلا انه هبط إلى الترتيب الثاني في مقدار المكاسب منذ بداية العام البالغة 8.1%، بينما حل ثالثا في ترتيب الصدارة السوق البريطاني وهو سوق ناضج بمكاسب بنحو 7.7%، وجاء رابعا السوق الهندي وهو سوق ناشئ بمكاسب بنحو 7.4%.

الخاسران في شهر يوليو، سوقان، السوق السعودي الذي فقد مؤشره نحو 3–%، والمؤشر الوزني للسوق الكويتي الذي فقد نحو 0.2%–، وشاركا كلا من السوق الياباني –ناضج–، والسوق الصيني –ناشئ– قاع المنطقة السالبة. فأكبر الخاسرين منذ بداية العام كان السوق الصيني بفقدانه نحو 15.8%– من قيمته، ثم السوق الياباني بفقدانه نحو 12.9%–، ثم السوق السعودي بفقدانه نحو 8.8%–، ثم المؤشر الوزني لسوق الكويت بفقدانه نحو 8.1%–.

ولازالت توقعات الأداء حتى لشهر واحد أي شهر أغسطس امر بالغ الصعوبة، فالقلق حول نمو الاقتصاد العالمي بات يتكرر في تقارير صندوق النقد الدولي وغيره، وبات يؤخر رفع اسعار الفائدة كما فعل البنك المركزي الامريكي في اجتماع شهر يوليو الفائت، وأحداث العنف باتت شاملة، وزادت في مرات تكرارها، وكلها تزيد من حالة فقدان اليقين وارتفاع المخاطر. لذلك، يبقى اداء الأسواق على المدى القصير متفاوت، فالاتجاه العام المرجح هو غلبة المكاسب للأسواق في ستة ضعيفة، لا زالت فيها نصف أسواق العينة خاسرة مقارنة بوضعها في بداية العام، ولكن، ذلك التحسن مشروط بعدم حدوث تطورات سلبية ظاهرة، سواء كانت جيوسياسية، أو اقتصادية مثل تطور تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

4. نتائج بنك الخليج – النصف الأول 2016

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى ان البنك حقق أرباحاً، بعد خصم الضرائب، بلغت نحو 20.7 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10.9%، مقارنة بنحو 18.7 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى انخفاض في جملة المخصصات، وبنحو 5.7%. حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك قبل خصم المخصصات، ارتفاعا طفيفا، بنحو 66 الف دينار كويتي، أو نحو 0.1%، وصولا إلى نحو 55.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 55.8 مليون دينار كويتي.

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية نحو 85.6 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، أو بنحو 1.9%، مقارنة بنحو 84 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.1 مليون دينار كويتي (وتشكل نحو 4.8% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي (1.6% من إجمالي الإيرادات). وارتفع بند صافي أتعاب وعمولات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 16.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 14.8 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 59 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 61.3 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة مطلقة اقل، ولكن اعلى كنسبة مئوية من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 5.4%، لتصل إلى نحو 29.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 28.2 مليون دينار كويتي، في النصف الأول من عام 2015. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. بينما انخفضت جملة المخصصات بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 5.7%، كما أسلفنا، لتصل إلى نحو 34.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 36.3 مليون دينار كويتي. وبذلك ارتفع هامش صافي ربح البنك إلى 23.4%، مقارنة بنحو 21.9% للنصف الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 34.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 0.6%، ليصل إلى نحو 5.472 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.438 مليار دينار كويتي، في ديسمبر 2015. وارتفعت الموجودات للبنك بنحو 269.5 مليون دينار كويتي، وبنسبة بلغت نحو 5.2%، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت نحو 5.203 مليار دينار كويتي، حيث ارتفع بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 32.5%، اي ما قيمته 37.4 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 152.5 مليون دينار كويتي (2.8% من إجمالي الموجودات)، مقابل 115.1 مليون دينار كويتي (2.1% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2015. وارتفع بنحو 17.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 12.7%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 135.4 مليون دينار كويتي (2.6% من إجمالي الموجودات). وارتفع بند قروض وسلف للبنوك بنحو 30.8 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 38.1%، وصولا إلى نحو 111.7 مليون دينار كويتي (2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 80.9 مليون دينار كويتي (1.5% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 25.3 مليون دينار كويتي، أو نحو 29.3%، مقارنة مع نحو 86.4 مليون دينار كويتي (1.7% من إجمالي الموجودات)، للنصف الأول من عام 2015. بينما انخفض بند قروض وسلف للعملاء بنحو 9.5 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 0.3%، وصولا إلى نحو 3.624 مليار دينار كويتي (66.2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.634 مليار دينار كويتي (66.8% من إجمالي الموجودات)، ولكنه ارتفع بنحو 37.6 مليون دينار كويتي، أو نحو 1%، مقارنة مع نحو 3.586 مليار دينار كويتي (68.9% من إجمالي الموجودات)، خلال النصف الأول من عام 2015.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 34 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.7% لتصل إلى نحو 4.923 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2015، وارتفعت بنحو 245.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 5.3% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90%، مقارنة بنحو 89.9%. وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 76.3% مقارنة بنحو 77.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، ارتفعت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 0.8%، مقابل 0.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 13.6%، قياساً بنحو 12.5%، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 7.6%، بعد أن كان عند 7.2%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 7 فلوس، مقارنة بنحو 6 فلوس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 16.6 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 22.5 مرة. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة، مقارنة بنحو 1.6 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

■ الخاسران في الشهر نفسه كانا السعودي الذي فقد مؤشره 3– % والمؤشر الوزني للسوق الكويتي الذي فقد 0.2– %

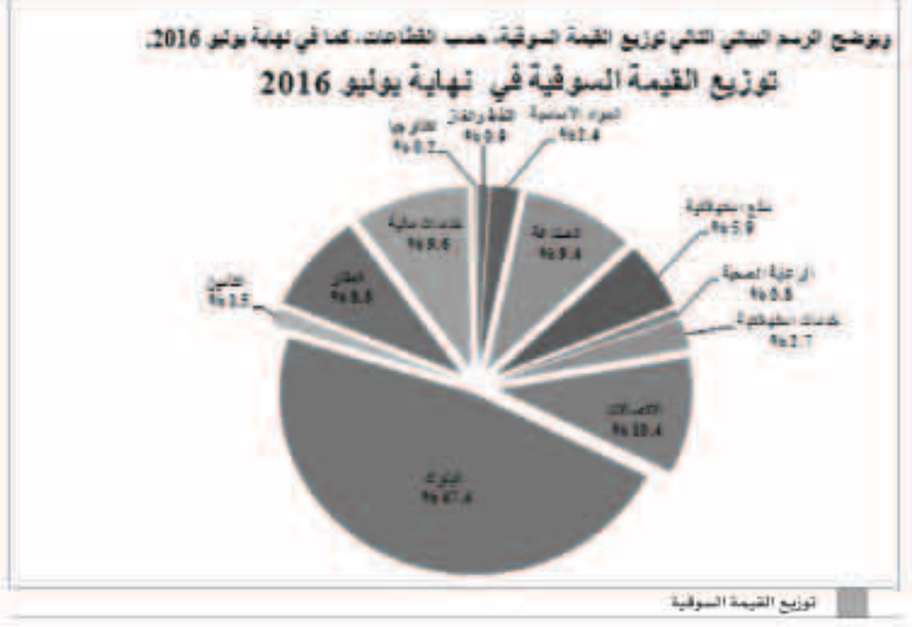

توزيع القيمة السوقية

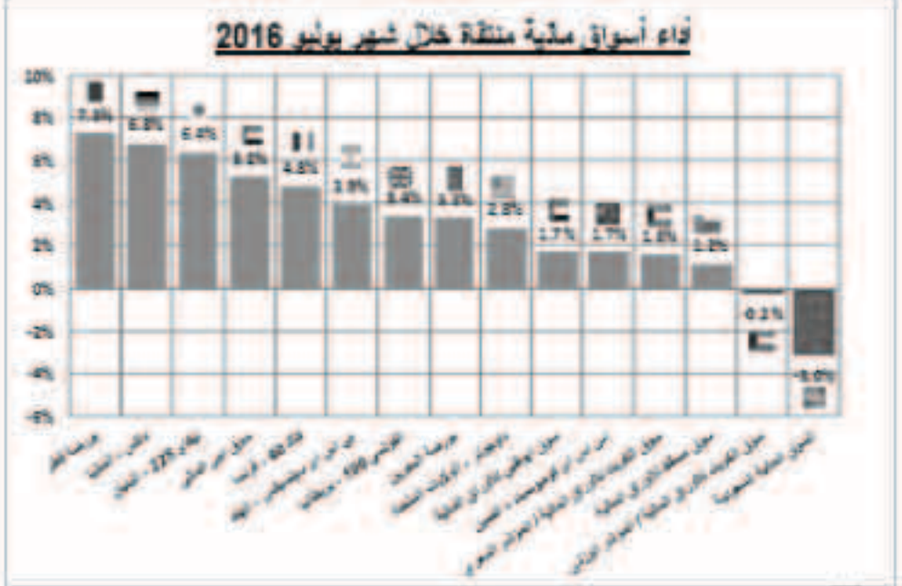

أداء أسواق مالية منتقاة خلال يوليو

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان اداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال الاسبوع الماضي، اقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 328 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 3.6 نقطة، ونسبته 1.1 % عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 37.9 نقطة، أي ما يعادل 10.4% عن إقفال نهاية عام 2015.

أداء أسواق منتقاة خلال يوليو 2015